تعدد المفاهيم الاصطلاحية في الإعراب أصلا وفرعاً

د. فخر الدين قباوة(*)

تتردد في الدراسات القديمة والمتأخرة والمعاصرة مصطلحات الإعراب، في سياقات مختلفة، تشعر بتفاوت المفاهيم الدلالية لتلك الألفاظ، مما يسبب اضطراباً في الاستدلال والنتائج العلمية المنتظرة. وقلما تبصر الدارسون في الفوارق الدقيقة، بين المقاصد المتباينة التي تحملها الألفاظ الاصطلاحية المستخدمة، في موضوعات الإعراب والصرف خاصة، والنحو عامة.

وقد تتبعت هذا الجانب الاصطلاحي بالبحث والتدقيق، بعيداً عن الدلالة الوضعية أو المجازية المألوفة، فتبين لي أن للإعراب في تاريخ العربية القديم مفاهيم متعددة، هي: الإعراب التعبيري، وإعرابُ التركيز، وإعراب البنية، والإعراب التحليلي، والإعراب الصوتي. وكل منها يخالف غيره في الدلالة والمقاصد والإجراء.

أضف إلى هذا أن المصطلحات الفرعية للإعراب، في الاسم والفعل والحرف، والفاعل ونائبه والمفاعيل المختلفة، يتداول المعاصرون لها تعريفات مدرسية، تغيب فيها معالم المفاهيم الأصلية، وتصل بالباحث والدارس والمدرّس إلى استغلاق العلاقات والوظائف بين عناصر التعبير.

* - أستاذ بجامعة حلب دمشق، سوريا

ولذلك وجدتني مضطراً أن أحدد كل مفهوم بدقة وبيان، مع ذكر الوقائع التاريخية التي تمثل النشأة والتطور والاستخدام. ثم عززت ذلك بالأمثلة الواقعية في تاريخ العربية، متوصلاً إلى التمييز الواضح بين مجموع المفاهيم المختلفة، ليكون للباحثين صفاء وإصابة في الأداء والاحتجاج والاستنتاج.

لقد طاب للنحاة والباحثين أن يحشدوا الدلالات اللغوية للإعراب، فكان أن ذكر بعضهم منها خمساً، وأضاف بعض آخر على ذلك عدداً من الدلالات، ثم استدرك آخرون على الجميع أعداداً أكثر، فإذا هي بضعة عشر معنى بين حقيقي ومجازي، أحدها من غير لغة العرب[1] وقد حاول ابن فارس (ت 395) أن يرد تلك المعاني الوافرة إلى أصول، تجمع شتاتها وتوحد ما بينها، فرأى أن تكون معاني ثلاثة: أحدها: الإبانة[2] والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس، والثالث: فساد في جسم أو عضو، ثم بسط الدلالات الوضعية لتلك المعاني الثلاثة، وما يرتد إليها من دلالات مجازية.

ومن هذا، يبدو أنهم جميعاً غفلوا عن أصل محدّد، هو بين أيديهم، يتداولونه فيما يسردون من المعاني قديماً. وذلك هو التحسين والإجادة. فقد ذكروا في معرض أبحاثهم أنك تقول: أعربتُ الشيءَ إذا: حسّنته وأجدته، وكلنا يعلم أن همزة "أعربَ" مزيدة على الأصل، فإذا أضفنا إلى هذا أن المعنى الوضعي لقولنا "عَرِبَ الإنسانُ" هو: أفصَحَ بعد لُكْنة، تبيّن لنا أن زيادة الهمزة مراد بها المبالغة في توكيد الإفصاح بعد عجز عن البيان، وذلك على غرار نحو: وفى وأوفى، وطاف وأطاف، وحرق وأحرق، وشعل وأشعل.

ومن ثَمّ تكون الإجادة للتعبير، مع تحسينه في "أعرَبَ"، مصحوبة بالمبالغة والتوكيد أيضاً تفيد المبالغة، كما هو معلوم، وإنما سُمِّيَ أجدادنا القدماء عَرَباً لأنهم أتقنوا التعبير الفصيح المبين، وجوّدوا صياغته وأداءه على أحسن ما يكون،

1 - الفهرست، ص: 8. والتصريح على التوضيح مع حاشية الشيخ يس 1: 59. وحاشية الصبان على شرح الأشموني1: 47. والهمع 1: 13 - 14.

2 - معجم مقاييس اللغة: 4: 299. وفي المطبوعة: الإنابة.

كما هو معلوم، وإنما سُمّي أجدادنا القدماء عَرَباً لأنهم أتقنوا التعبير الفصيح المبين، وجوّدوا صياغته وأداءه على أحسن ما يكون، وتداولوا بعقولهم وأفواههم أعرب الألسنة وأجود البيان.

وحياة أجدادنا هؤلاء ضاربة في العصور الغابرة، تتجاوز ذاكرة التاريخ المعروف، فهم أقدم الأمم التي عُرفت بعد نوح، وبقي ذكرها حتى الآن، لأنهم يشكلون الجيل الرابع من ذرية ابنه سام، وهذه آثار العرب العاربة، في الألفين الخامسة والرابعة قبل الميلاد، تشهد لهم بالقدم في تكوين الحضارة، ثم إنّ أقدم ما عُرف في التاريخ، عن الأجيال التالية، كان في مطلع الألف الثالثة، إذا أسستْ ممالك بأطراف الجزيرة العربية وبلاد الشام وشرقي إفريقية، ولاسيما دولة اليمن، والسيادة على مصر قبل عدد كبير من الفراعنة، وقد ترتب على ذلك حضارات عربية، كان فيها الخط العربي المسماري أداة للتسجيل اللغوي[3].

وإذا صحّ ما يذكره الباحثون، من تشابه بين الخطوط القديمة: عربية ومصرية وآرامية وسريانية ويونانية، كان الأصل في ذلك هو الخط العربي المذكور، تأثرت به الخطوط الأخرى وما اشتُق منها، على عكس ما زعمه بعض المستشرقين ومقلديهم. فقد انتقلت آثار الخط المسماري، والخط الثمودي المشهور، من العرب العاربة إلى ربوع مصر مع الحكم العربي القديم، وإلى الحضارة اليمنية الحمْرِية، وتألّقت نماذجها العربية مع الزمن، حتى أصبح الخط في المملكة القحطانية" بالغاً مبلغه من الإحكام والإتقان والجودة"، كما يقول ابن خلدون، ثم رحلت أجياله الأخيرة بعد سيل العرم، مع هجرة اليمانية إلى الحيرة، ومنها انتقلت إلى مكة والطائف، ليكون للكتابة العربية شكلها المعروف، وتتخذ جماليّتها المختلفة بانتشار الإسلام[4].

3 - تاريخ ابن خلدون 1: 33 - 343. وقصص الأنبياء للنجار، ص: 51.

4 - الفهرست، ص: 7 - 8. والصاحبي، ص: 36. ومقدمة ابن خلدون، ص: 755 _ 757. وفقه اللغات السامية، ص: 23 _ 36. وتاريخ اللغات السامية، ص: 196 _ 199. وفقه اللغة وتاريخ الكتابة، ص: 326 _ 236. ومصور الخط العربي، ص: 2 و296 _ 301. والخط العربي

أما لفظ "العرب" فلطالما وقف علماء اللغة والتاريخ عنده، واختلفوا في سبب إطلاقه على هذه الأمة الكريمة، فكانت لهم توجيهات مبنيّة على الظن والتخمين، أو على مقولات إسرائيلية موضوعة، ليس لها أدلة علمية أو موضوعية ثابتة[5]، والظاهر أن لفظ "عَرَبٌ" هو مصدر للفعل: عَرِبَ يَعرَبُ، نُقل إلى معنى الصفة المشبهة للمبالغة، وسُمّي به جنس أجدادنا توكيداً لهذه المبالغة، فصار الصرحاء منهم هم العرب العاربة أو العَرْباء.

ثم تفتقت بعدُ الميادينُ المجازية، في هذه المادة اللغوية الوَلود المُنجبة، فكان عنها ما ذُكر من: النشاط والصفاء والتحبب والغزَل، وطيب النفس والتشذيب والرد عن القبيح، والإقامة في البادية، ثم صدر عن ذلك توسع ضدّيّ، على غرار ما عُرف في العربية من تضادّ الدلالة لبعض المفردات، فصارت مادة "عرب" تدل على مثل: التقبّح والورم والفساد والتخمة والتقبيح الإفحاش والفجور ...

أما "العَروبة" الذي كان يطلق على الجمعة في قديم الزمان فقد أشكل على ابن فارس[6] معرفة أصله المعنوي، وانتهى إلى أنه شاذ، يتعذر رده إلى الأصول الوضعية والمجازية لمعاني مادة "عرب". وفي عهد ابن فارس أيضاً، كان ابن جنّي قد ذهب إلى العَروبة من البيان والظهور، إذ يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع، لما فيه من التأهب لها، والتوجّه إليها، وقوة الإشعار بها[7].

والظاهر أن الأصل في هذه التسمية ليوم الجمعة هو "العَرُوب"، ومثله "العَريب"، صفة تفيد المبالغة للمرأة الضحّاكة الحسناء المتحبّبة إلى زوجها، أُضيفت

-جذوره وتطوره، ص: 14 و28. والمخطوط العربي، ص: 47-48. والكتابات القديمة، ص: 224_225. والأبجدية، ص: 34-39. ومدخل إلى فقه اللغة العربية: 45-50. ونشأة الخط العربي وتطوره.

5 – انظر اللسان والتاج (عرب). وتاريخ العرب قبل الإسلام 1: 14-20.

6 – معجم مقاييس اللغة 4: 301.

7 – الخصائص 1: 37.

إلى آخره التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية توكيداً للمبالغة أيضا. ثم أطلق بلفظه الجديد على هذا اليوم المبارك، لما فيه من الخير العميم، فقد كان يوم الجمعة، ومازال أفضل الأيام وأحبها إلى الله — تعالى — وعباده المؤمنين . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " خيرُ يومٍ، طَلَعَتْ عليه الشمس، يومُ الجمعة "[8]، ولقد وضّح ذلك بقوله أيضا: "إن يوم الجمعة سَيِّدُ الأيّام، وأعظَمُها عندَ الله، وهو أعظم عند الله من يوم الأضحى ويوم الفطر"[9].

ولذلك فُرض في قديم العصور، على بني إسرائيل، أن يعظموه وحده من بين أيام الأسبوع، بعد أن بيّن لهم موسى —عليه السلام- فضيلته وكرامته، ولكنهم خالفوه وزعموا أن السبت أفضل، وأصرّوا على اختيارهم هذا، فابتلاهم الله بالبطالة فيما اختاروا، وكان ما كان فيهم من المسخ واللعنة الأبدية، وكذلك شأن النصارى إذ فضلوا يوم الأحد، وأنكروا توجيه المولى —سبحانه- وأنبيائه[10].

هذا ما نذكره من الدلالات المعنوية لمادة "عرب"، أما اصطلاح "الإعراب" فذكر كثير من العلماء أنه مصدر: أعربتُ عن الشيء، إذا أوضحتَ عنه[11]. وقيل: هو من قولهم: أعربتُ، أي: أصلحتُ، والهمزة مزيدة للإزالة، إذ الأصل هو قول العرب: عَرِبَتِ المعدةُ، إذا فَسَدَتْ. والإعراب هو الإصلاح وإزالة الفساد[12]. وقد أضاف منصور بن فلاح (ت 680) في كتابه "المغني" معاني ثلاثة، يُحتمل أن يكون الاصطلاح منها، أولها قريب مما مضى، وهو: أعربَ أي: أفسدَ. فالهمزة مزيدة للتعدية، والمراد أن الكلام كان فاسد الدلالة، فأُفسِد بالإعراب ما فيه من

8 - الحديث: 854 في صحيح مسلم وانظر المسند 2: 272 و327 و418.

9 - الحديث: 84-1 في سنن ابن ماجه. وانظر المسند 3: 430 و5: 284.

10 - انظر فتح القدير 3: 287-289.

11 - الخصائص 1: 36.

12 - المقتصد، ص: 98. والارتشاف 1: 413. والنص مضطرب في المطبوعة. وانظر البسيط في شرح الجمل، ص: 171.

الفساد وأُصلح معناه. والثاني أنه منقول من المرأة العَروب، لأن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى سامعه. والثالث أنه من: أعربَ الرجل، إذا تكلم بالعربية. والمعنى أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العرب[13].

ثم اختلف النحاة أيضاً في حقيقة الإعراب: ألفظي هو أم معنوي؟[14] والأول مذهب الجمهور ونُسب إلى المحققين، وعلى هذا فالإعراب: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل. ولذا يقال: إن الإعراب هو الحركات والأحرف والحذوف المُبيِّنة عن معاني اللغة[15]. والثاني مذهب ابن السراج والفارسي والزمخشري وابن معطي وجماعة من المغاربة والمتأخرين، والمراد به أن الإعراب معنوي والحركات دليل عليه، فهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً،[16] وقد تفرع عن هذا الانشطار تعريفات كثيرة، يتعذر حصرها.[17]

13 - الأشباه والنظائر 1: 76. وانظر المصطلح النحوي، ص: 14-15.

14 - الهمع 1: 14.

15 - انظر الإيضاح في علل النحو، ص: 91.

16 - شرح الأشموني للألفية وحاشية الصبان عليه 1: 48-49.

17 - انظر الموفقي، ص: 106. ومشكل القرآن، ص: 14. والموجز، ص: 28. والأصول: 1: 44. والإيضاح، ص: 72. والجمل للزجاجي، ص: 2. واللمع، ص: 50. والواضح، ص: 4. والتبصرة والتذكرة 1: 76. والإيضاح العضدي، ص: 11. والصاحبي، ص: 42 و161. ومقدمة الشنتريني، ص: 8. والقواعد والفوائد، ص: 43. والمقتصد، ص: 97-99. والأنموذج: 83. والمصباح في علم النحو، ص: 44. والمرتجل، ص: 34. واللباب 1: 52-53. والتبيين، ص: 167-169. وشرح اللمع، ص: 7. وشرح عمدة الحافظ، ص: 107. والتسهيل، ص: 7. وشرحه 1: 34. وملحة الأعراب، ص: 6. والجامع الصغير، ص: 11. ولباب الإعراب، ص: 153-154. والتهذيب الوسيط، ص: 75. والإرشاد إلى علم الإعراب، ص: 79. والمساعد 1: 19. وأوضح المسالك 1: 59. وشرح شذور الذهب، ص: 33. وشرح جمل الزجاجي، ص: 92. وتعليق الفرائد 1: 123. والتصريح على التوضيح 1: 59-60. وشرح الأشموني 1: 19. والكلام المفيد، ص: 44. وشرح الخلاصة، ص: 9. وحدائق الدقائق، ص: 48-50. والكواكب الدرية 1: 14. وتاريخ آداب اللغة العربية 1: 51. ودراسات في الإعراب، ص: 11-20.

وتميزت بعض الآراء، في هذه الزاوية، فكان منها أن الإعراب ليس أمراً لفظياً أو معنوياً، وإنما هو صفة ذاتية تلابس المفردات قبل التركيب، إنه تهيّؤ الكلمة لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل عليها.[18] فالأسماء عامة وبعض الأفعال تحمل في بنيتها اللغوية استعداداً بالقوة، للتأثر بما يصاحبها من عوامل تركيبية، دلالة على الوظائف والعلاقات المختلفة في التعبير، ثم يكون في التعبير نشاط وتفاعل، يولّد في الأداء فعلاً ما كان كامناً. وهذا يعني أن الإعراب أمر وضعي، يرافق البنى والصيغ، ويكون عنه ما يبدو أو يقدّر من أصوات وعلامات.

وقد نُسبَ المذهب اللفظي إلى سيبويه،[19] لأنه قال: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب"،[20] وأنت إذا تأملت قوله هذا لم تجد فيه ما يوجّه أو يشير إلى معنى اصطلاحي للإعراب، وإن كان أقرب إلى الدلالة على المذهب المعنوي، بذكره العمليات الإعرابية دون النص على الحركات وما يشبهها، فالرفع عملية تلابس حرف الإعراب، الحركة هي الضمة، وكذلك ما ذكره من الجر والنصب والجزم.

والراجح أن ما تداوله النحاة، من خلاف في طبيعة الإعراب، هو توجُّه بعيد عن الواقع اللغوي، ومنصرف إلى بعض ظواهره، دون تتبع لحقائق التعبير، ذلك لأن الإعراب، في حقيقته، صفة ذاتية وضعية كامنة تختص بعض المفردات، ثم تكون في التركيب ذات وجهين متلازمين، كالورقة الواحدة، لا ينفصل أحد وجهيها عن الآخر، وإذا قطّعتها مزقاً فإنما تمزق الوجهين معاً.

18 - الملخص في ضبط العربية، ص: 104.

19 - انظر الارتشاف 1: 413. ودراسات في الفعل، ص: 8. ودراسات في الإعراب، ص: 11. ونسب إليه أيضاً أنه يطلق الإعراب على التعريب، أي: نقل الكلمات الأعجمية إلى لغة العرب. دائرة المعارف الإسلامية 3: 544-545.

20 - الكتاب 1: 3.

وكذلك وظيفة الإعراب في التركيب اللغوي، إنه تعبير عن الخاصّيّة الكامنة، بعنصر لفظي ومعنوي في آن واحد، إذ هو صور صوتية مُعيّنة لمعان تركيبية ومواقع نحوية مخصوصة، تهيأت لها المفردات المعدّة لذلك بالقوة. وقد أبدع ابن جنّي وكاد يصيب المَفصِل، حين عرّف الإعراب بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ.(21)

وكان ابن السراج قبلُ (ت 316) حام حول هذا المَحَزّ أيضاً، عندما ذكر صوراً مختلفة من التلوين الإعرابي ثم علق عليها بأن النحاة ميّزوا هذا الصنف من التغيير، الذي يقع لفروق ومعان تَحدثُ، وسمّوه إعراباً.(22)

على أن هذا لا يحيط بما تضمنته المصادر التراثية، من شذرات تتضمن دلالات مختلفة، لمفهوم الإعراب، فالدارس يجد نفسه إزاء مصطلح، تجاذبته دلالات نحوية متعددة ومتباينة، يمكننا حصرها فيما يلي:

1- الإعراب التعبيري:

وهو التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية، والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنّسَق والنمط والصوت صياغة وأداءً، أو بالصوت وحده قراءةً، وهذا -كما ترى- يقوم به المتكلم أو القارئ، وهو أقدم معنى للإعراب في تاريخ الاصطلاح، حتى لقد نُسب إلى يَعربَ بنِ قحطانَ أنه قال:(23)

وَلَفظَكَ أعرِبْهُ، بأحسَنِ مَنطِقٍ فإنَّكَ مَرْهُونٌ، بما أنتَ لافِظُ

كما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من قرأ القرآن بإعراب فله أجرُ شهيد"،(24) وإلى أبي بكر الصديق: "لأن أُعرِبَ آية أحبُّ إليَّ من أن

21 - الخصائص 1: 35.

22 - الأصول 1: 44.

23 - الإكليل 8: 177. وانظر دائرة المعارف الإسلامية 3: 544.

24 - كنز العمال 1: 457. وآداب المعلمين، ص: 40. وبهجة النفوس وتحليها 4: 74.

أحفـظَ آيـة"،[25] وإلى الفـاروق عمـر بـن الخطـاب: "تعلّمـوا إعـراب القرآن كما تتعلّمون حِفظَه"،[26] وإلى كثير من الصحابة والتابعين شيء من مثل هذا.

وقـد كانت القبائل العربية، على الرغم من الخلافات اللهجية المعروفة، تتقيد بهـذا الإعـراب في كلامهـا، ولا سيما إذا كان المقال شعراً أو خطابة أو كهانة، أو مـناظرات ومفاخـرات في المجـالس العامـة. فـالكلام بـين الأفـراد والجماعـات رهين بعـروبة البيان والإعراب، صياغة وتركيباً ولفظاً، مع فصاحة في الأداء والتعبير، وما يدعـيه بعض الباحثين مستشرقين ومستغربين، من تميز للكلام اليومي قديماً ببُعد عن الفصـاحة هذه، فإنما، يوردونه افتراضاً ذهنياً مسلّمين به على غير بيان، أو استنباطاً مـن عـبارات للـنحاة أو الأعراب، بدون اعتماد دليل علمي قاطع، أو اتهاماً لبعض اللهجات بالفساد.[27]

وحسـبك أن تستقري كـل مـا روي عـن الـنبي صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة والتابعين الكرام ومعاصريهم العرب، من كلام في مختلف المواقف الحيوية، خطابـاً أو حـواراً أو وعظـاً أو خصـاماً أو وفاقاً أو توجيهاً أو نقداً أو إنكاراً. فإنك واجـد فـيه صـبغة العـروبة الخالصة دائمة، حتى إذا طرق سمعهم خروج على ذلك، في كلمة أو عبارة، أنكروه وردوا صاحبه إلى الصواب.

25 - إيضـاح الوقـف والابـتداء، ص: 23. وانظـر مراتب النحويين، ص: 23. وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ص: 89 و112. ومعجم الأدباء 1: 89. والمزهر 2: 397.

26 - إيضـاح الوقـف والابـتداء، ص: 34-35. وإعـراب القرآن للنحاس 1: 166. وطبقات النحويين، ص: 4 و13. وكـتـاب الزيـنـة 1: 117. والأضـداد، ص: 239. والبـيان والتبـيين 2: 219. وأمـالي القـالي 1: 5. وتنبيه الألـباب، ص: 80. والـنهاية في غريب الحديث والأثر واللسان والتاج (لحن).

27 - محاضـرات في الـلهجات وأسـلوب دراسـتها، ص: 56 _ 56 وتـاريخ الدعـوة إلى العامية وآثارها في مصـرص 3 ـ 4. والإعـراب سمـة العربـية الفصـحى، ص: 13 ـ 16. والظاهـرة الطارئـة عـلى الفصحى، ص: 24 ـ 25.

ثم لا تنس أن هذا الصفاء البياني غالباً ما صدر في المدن والحواضر، وفي ظل الإسلام بعد تكاثر الأعاجم بين العرب، وحريّ بما كان قبله وفي مناطق البادية والريف، أن يتسم بما هو أفصح وأوفى. ولذلك طلب رجالُ اللغة أبناءَ البادية، يتلقون عنهم مادة سليمة معافاة، فلم يروا هناك إلاّ الأداء الفصيح، أو الصحيح مع ألوان من اللهجات الموسومة ببعض الخصائص المتميزة نوعاً ما.

على أن الاختلاط الكثير الدائم، لبعض العرب في أطراف الجزيرة، بالأعجاجم للتجارة وغيرها بعد الإسلام أو قبله، قد ترك آثاراً ظاهرة من اللحن في التعبير الكلامي. ولعل حضرموت كانت أكثر تعرضاً لذلك، حتى صبِغ من اسمها مصدر منحوت هو الحَضْرمة،[28] للتعبير عن اللحن ومخالفة الأداء السليم. فقد صار هذا اللفظ يتضمن الدلالة على اللُّكْنة الغريبة الفاسدة، بخلاف ما يذكر عن مختلف القبائل، من لهجات متمايزة ضمن عروبة اللسان، بعيدة جداً عن الحضرمة.

ولعل أحمد بن فارس كان يعني الإعراب التعبيري، حين ذكر أن العرب[29] قبل الإسلام بقرون كانوا يعرفون الرفع والنصب والجر، ويتداولون الإعراب، ثم ضعف ذلك، حتى إذا جاء الإسلام جدّده أبو الأسود الدؤلي، لعله أراد هذا، وإن لم يفصح عنه بجلاء، وخلّط في عرضه وبيانه. فلربما أراد بالإعراب معناه اللغوي، أي: الإبانة.[30] يعني الإبانة عن المعاني بالألفاظ، على غرار أساليب العرب.

28 - تهذيب اللغة 2: 361 - 362. واللسان والتاج (حضرم). ولذا قيل: إن اللغة اليمنية فيها أشياء منكرة، ولسان أهل مهرة مستعجم لا يكاد يفهم. وقال أبو عمرو بن العلاء: ما لسان حِمْيَرَ وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا. الاقتضاب، ص: 198. والمصباح المنير (مهر). وطبقات فحول الشعراء، ص: 11. والخصائص 1: 386.

29 - الصاحبي، ص: 11 - 13. وانظر ص: 109 من دروس في تاريخ آداب اللغة العربية لمعروف الرصافي.

30 - شرح الحدود في النحو، ص: 158.

ولهذا فإنه كان في الكلام بيان للمعنى المقصود، مع بعض الخلاف للإعراب بنقص أو إقحام لا يخل بالتركيب، تقبله قدماء النحاة واستساغوا نقله، وقد عبّر سيبويه (ت 180) عن هذا بقوله: "فإن النحويين يتهاونون بالخَلف، إذا عرفوا الإعراب".[31] ذلك لأن العرب كثيراً ما يجورون على الألفاظ لصحة المعنى. فقد روي أنهم يختلسون بعض الأصوات، بالخطف والمُشامّة والرفرفة والحذف، سواء أكان الصوت من الإعراب أم من البناء. وقد ورد كثير من هذا، في القراءات القرآنية وبعض النصوص من الشعر والنثر.[32]

2– إعراب التركيب:

وهو علم الإعراب، وقد يطلق على علم النحو.[33] أعني: "الأصول التي تُعرف بها أحوال تَركيب كلام العرب". ويقابله علم الصرف قسيماً له في مجموع النحو. وعلم الإعراب هذا تراه منشوراً في كتب النحاة، لأنه قام على استقراء الكلام العربي عامة، وملاحظة سلوكه وخصائصه في الجمل والعبارات، واستخلاص القواعد والأحكام الضابطة لأدائه. وهذا ضم في طياته جميع مفردات اللغة، ولم يخص المعربات فحسب، رغم أن ظاهره الاهتمام بالإعراب. بل لقد شمل الجمل أيضاً بأنواعها ومواقعها، مع أنها بعيدة جداً عن علامات الإعراب الظاهرة والمقدرة، وعن دلالاتها الوظيفية.

31 – الكتاب 1: 257. وانظر ص: 9 من الإعراب سمة العربية الفصحى.

32 – المحتسب 1: 25 و109 و122 و273 و2: 209. والكتاب 2: 297. وكتاب السبعة، ص: 107. وعبث الوليد، ص: 149. وانظر، ص: 45 من مختصر ربيع الأبرار.نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت الرقم 2363.

33 – دائرة المعارف الإسلامية 3: 542.

وأقدم ما عُرف من هذا العلم، خلافاً لما يزعمه المستشرقون وبعض المستغربين من العرب، هو قول الإمام علي[34]: "الكلام كله اسم وفعل وحرف. والاسم: ما أنبأ عن المُسمَّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المُسمَّى. والحرف: ما أنبأ عن معنًى ليس باسم ولا فعل. والفاعل مرفوع وما سواه ملحق به، والمفعول منصوب وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه ملحق به". كان هذا قد دُوّن في "صحيفة" أو "تعليقة" للإمام علي، ثم تلته جهود أبي الأسود (ت 69)، في كتاب "المختصر"، وجهود تلاميذه ومن خلفهم في الآثار الباقية حتى يومنا هذا.[35]

والحق أن بذور تلك المقولات قد أنبتت فروعاً متكاثرة، ازدهرت في العقود الأخيرة من القرن الأول، وأثمرت جنى متعدد التوجهات والآراء والأحكام، حتى ضاق بعض العلماء حينئذ بما كان، وعبَّر عما يصيب النحويين المتخصصين من تجاوز لحاجات المهارة اللغوية، فهذا أحدُ رجال الحديث، أبو عروة القاسم بن مُخَيمِرةَ الهمداني (ت 100) -وهو معلم يمارس مهنة التعليم للتلاميذ والطلاب في الكوفة- يقول في ذلك: "النحو أوله شُغلٌ، وآخره بَغيٌ".[36]

إنه يتحدث عن خبرة وتجربة، ويصف ما يعانيه هو وأمثاله من نقل التعقيدات التي أنجزها النحاة في تلك الآونة إلى الأجيال الناشئة، وتحمل تعنتهم في التعقب والإلزام والازدراء، وتبجحهم بالغطرسة لِما مَنحوا أنفسهم من تسلط على ألسنة الناس. وقد فسر القلقشندي نهاية عبارة ابن مُخَيمِرة، بأنها تفيد التعمق في الإعراب، والمبالغة فيه.

34 – أمالي الزجاجي، ص: 238 - 239. ومعجم الأدباء 14: 48 - 50. ونزهة الألباء، ص: 4-6. والأشباه والنظائر 1: 7-8. وشرح قواعد الإعراب، ص: 63.

35 – انظر ابن عصفور والتحريف، ص: 40-42.

36 – تنبيه الألباب، ص: 66. وصبح الأعشى 1: 171. وروضة الأعلام، ص: 9.

وقد أكد هذه الناحية، مع شيوع التعلق بالأصول والخلافات، والتقعر في الأداء والتحكم، قول الشاعر يزيد ابن الحكم الثقفي (ت 105)، يصف مجالسهم وما فيها من خصومات ومشاحنات:[37]

إذا اجتَمعُوا على ألفٍ، وياءٍ وتاءٍ، هاجَ بينَهُمُ جدالُ

هذا ما كان في القرن الأول، وأنت معي في أنه ذو دلالة تاريخية حقيقية ظاهرة، تغير كثيراً مما تعارفه المؤرخون المعاصرون لنا، وتفرض إعادة النظر في مقولاتهم المضطربة.

3- إعراب البُنْية:

وهو دلالة الصيغة في بُنية المفردات، بما تحمله من نمط وحركات وسكون، على المعاني الصرفية التي تتضمنها، فقد ذهب بعض المتقدمين من النحاة إلى أن هذه الظواهر، وما يشبهها من ضوابط، هي إعراب أيضاً. فقولك "مضرب" مثلاً يختلف معناه بكسر الميم وضمها وفتحها، مع فتح الراء وكسرها. وكذلك لفظ "همزة"، بضم الهاء مع فتح الميم وسكونها، أو فتح الهاء مع فتح الميم وسكونها أيضاً، وفي الأفعال يبدو هذا الاختلاف الدلالي كذلك، فقولنا "علم" يكون لضبط العين واللام أثر ظاهر في تغير المعنى، بين صيغ المعلوم والمجهول والتعجب، وكون العِلم للغريزة والسجية، ثم إن الفرق واضح بين "يَدقُّ" بكسر الدال وضمها...

ولسوف ترى أن أبا الأسود الدؤلي، حين قام بإعراب القرآن الكريم ونقط المصاحف، ضبط بذلك حركات أواخر، المفردات وما أشكل من حركات بُنيتها أيضاً،[38] فكان أول من حقق معنى إعراب البنية كما بسطناه، ولمّا استبدل الخليل

37 - سر صناعة الإعراب، ص: 782. والمقتضب 1: 371 و4: 43. ومعاني القرآن وإعرابه 1: 61. ودرة الغواص، ص: 106. وشرح المفصل 6: 29. والخزانة 1: 53-56. وروي أيضاً في القافية: قتالُ.

38 - انظر دراسات في تاريخ الخط العربي، ص: 65 و67 و72.

بن أحمد الحركات بتنقيط أبي الأسود جعلها شاملة للبُنى وللأواخر أيضاً، فكان ذلك تأكيداً لما ذهبنا إليه. وهذا قلّ من تنبه له،[39] من الدارسين المعاصرين، إذ توهموا أنه خاص بإعراب أواخر الكلمات، مع أن دلالته واضحة في أذهان القدماء وألسنتهم، بدليل الروايات التي حملت أبا الأسود على إنجازه.

والنحاة مدركون لهذه الحقيقة العلمية، حاضرة في أذهانهم عندما يبحثون أو يقررون، هذا أستاذ الكوفة أبو زكريا الفرّاء (ت 207) تراه يعرض للآية الكريمة[40]: (وإن تلْوُوا أو تُعرِضُوا فإنّ اللّه كان بما تعملون خبيراً)، فيعلق عليها بأنّ الذين قرؤوا "تَلُوا" أرادوا "تَلْؤُوا". فيهمزون الواو لانضمامها، ثم يتركون الهمز، فيتحول إعراب الهمزة إلى اللام، فتسقط الهمزة.[41] لقد جعل حركة الهمزة إعراباً -كما ترى- وهي ليست مما يُسمَّى كذلك، ثم عبّر عنها بالاسم نفسه، مع أنها أصبحت على فاء الكلمة وكانت من قبل على عينهاز

وقريب من هذا ما تجده في تعليقه على "مَعُونة"، حيث يذكر أن العرب نقلوا إعراب الواو -وهو ضمة- إلى العين، وهي فاء الفعل.[42] وأوضح منه، في الدلالة على ما ذهبنا إليه، قول أبي جعفر النحاس (ت 338): "وقال أهل الإعراب: الحِجّة: السَّنة. والحَجّة: الفَعْلةُ من الحج".[43] فقد كان صريحاً أن اختلاف حركة الفاء هو من الإعراب. وكذلك ما أورده أبو منصور الأزهري (370) عن الزجاج، وهو أن "مِن" إعرابها الوقف، ولكنها تفتح لالتقاء الساكنين، وأما إعراب "عنِ الناس" فلا يجوز فيه إلاّ الكسر.[44] ومثل هذا التعبير، وما مضى

39 - ينظر أبو الاسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص: 189-190.

40 - الآية: 135 من سورة النساء.

41 - معاني القرآن 1: 291. وانظر الحجة للقراء السبعة 3: 185-186.

42 - تهذيب إصلاح المنطق، ص: 304.

43 - شرح القصائد التسع، ص: 303.

44 - تهذيب اللغة 3: 317.

قبله، بعيداً جداً عما يتداوله الناس بين المتأخرين والمعاصرين، من مفهوم الإعراب، إلاّ أنّه —بلا شك– ذو دلالة معنوية أو صوتية أحياناً لا يُستهان بها.

ثم إنك واجد ما هو أبعد وأدق، في البيان عما نزعمه من إلحاح النحاة على إعراب البُنية، أعني ما تقف عليه لدى أبي علي الفارسي (ت 337)، من عنوان عقده[45] لـ"الإعراب"، ثم عرض تحته ما استغرق تسع صفحات، في بحث الصيغة الصرفية للفعل "أَمَنَ"، فهي تحتمل في الظاهر أن تكون على وزن: أفعَلَ، أو فاعَلَ، ولكل منهما دلالة معنوية خاصة بها، إذ هي في الأول بمعنى: صدّق وانقاد. هذا على حين أن المعنى للوزن الثاني هو: شاركَ غيرَه في الأمن.

وكي يحدد الصيغة الحقيقية، لهذا الفعل في الآية الكريمة المَعنيّة، لجأ إلى السبر والتقسيم، فوضع الافتراضات المحتملة، واستعان بضوابط الإعلال والإبدال، في نحو: آدم وأَوى وأَتى وأجَرَ، ثم استدل بالمضارع: يُؤمنُ، مهموزاً أو ممدوداً بالواو، وجواز الهمز وغيره في مثل: بؤس ومؤسى وائتمن ورُؤيا ومُؤهب، وما يكون من صور مختلفة من الإعلال والإدغام والإظهار والإمالة. ومن ثَمّ انتهى، بعد تلك الجولات التصريفية المتطاولة، إلى أن الفعل "أَمَنَ" وزنه: أفعَلَ، ليتضمن معنى التصديق والانقياد. وقد أكّد حضورَ هذا المعنى الإعرابي في أذهان النحاة تلميذُه ابن جنّي (ت 392). حين بحث موضوعات صرفية خالصة، للصيغ والبُنَى والتحولات الصوتية، في كتاب عنوان "سرّ صناعة الإعراب".

4- الإعراب التحليلي:

وهو تمييزُ العناصر اللفظية للعبارة، وتحديدُ وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكرُ الأدلة على ذلك بالنَّسق والنمط والصوت، لفظاً أو تقديراً أو محلاً.[46] وهذا الضرب من الإعراب لا يقتصر أيضاً على مُعرَب

45 - الحجة للقراء السبعة 1: 235-243. وانظر منه ص: 324-329.

46 - المورد النحوي الكبير، ص: 8-12.

الكلمات، بل يضم المَبنيّات منها، ويتناول أشباه الجمل، ثم يستغرق الجمل، وهي مركبات تعبيرية ولا تحمل شيئاً من رموز الإعراب.

وقد ظهرت بوادر هذا الضرب من الإعراب في العقود الأولى من سنين الهجرة، إذ تعرض كثير من الصحابة والتابعين لتحليلي مواقع بعض العناصر اللفظية، وتحديد وظائفه ومعانيه وعلاقاته، مع بيان شيء من الدلالة الواقعية، وأقدم ما عثرنا عليه، في هذا الميدان، أن عبد الله بن مسعود (ت 32) كان له عدة مقولات محفوظة، ومنها ما ذكره في التعليق، على قول الله تعالى[47]: (أُولئكَ هُمُ الصِّدِّيقُون والشُّهَداءُ عِند رَبِّهِم)، من أن "الشهداء" معطوف على "الصديقون"، والكلام متصل، يعني أن ذلك من عطف المفردات.[48]

ثم تقف على عبارات للإمام علي (ت 40) من هذا القبيل، كالذي جاء في تفسير هاتين الآيتين[49]: (كَلاَّ سوفَ تعلَمُونَ، ثُمَّ كَلاَّ سوفَ تعلَمُون)، إذ روي عنه أنه قال في معنى ذلك: كلاّ سوف تعلمون في القبور، ثم كلاّ سوف تعلمون في البعث، غايرَ بينهما بحسب التعلق، وتبقى "ثم" على بابها في الزمان.[50] أما حَبر الأمّة عبد الله بن عباس (ت 68) فقد كثرت عنه مقولات الإعراب التحليلي، حتى ليتعذر على الباحث استيعابها، فهو عندما كان يفسر قول الله، عز وجل[51]: (فالحَقُّ والحَقَّ أقولُ)، سأله أحد المسلمين: لِمَ رُفِعَ الأولُ ونُصِبَ الثاني؟ فقال: أي: هو الحَقُّ وأقولُ الحَقَّ.[52]

47 - الآية 19 من سورة الحديد.

48 - البحر المحيط 8: 223.

49 - هما الآيتان: 3 و4 من سورة التكاثر.

50 - البحر 8: 508 والدر المصون 11: 97.

51 - الآية: 84 من سورة ص.

52 - شرح قواعد الإعراب، ص: 63 ـ 64. وانظر معاني القرآن للفراء 1: 155 و2: 412.

وفي تفسير الآيتين الكريمتين[53]: (وتَرَكْنا عليه في الآخرين، سلامٌ على نُوحٍ في العالَمينَ)، تسمعه يقول: مفعول: "تركنا" محذوف، تقديره: ثناءً حسناً جميلاً في آخر الدهر.[54] ويقف على قول الله سبحانه: (إذ قُمتُم إلى الصلاة فاغسلوا وُجُوهكُم وأيديَكُم إلى المرافقِ —وامسَحُوا برُؤُوسِكُم- وأرجُلَكُم إلى الكعبَينِ)،[55] مبيِّناً سبب النصب للأرجل بعد معطوف عليه مجرور، بقوله: عاد الأمر إلى الغسل.[56]

ثم تجد لأبي الأسود الدؤلي (ت 69) شذرات من التحليل الإعرابي، تمثل الصور العملية وحدود بعضها في نصوص مختلفة، وتقرب إلينا البوادر المتوالية، ما ينبني عليها من تطور ونماء. فقد روي عنه أنه قال: "مِن العرب مَن يقول: لولاي لكان كذا وكذا، وقال الشاعر:[57]

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طحتَ، كَما هَوَى بأجرامِهِ، مِن قُلّةِ النِّيقِ، مُنهَوِي!

وكذلكك لولا أنتم ولولاكم، ابتداء وخبره محذوف".[58] وروي أن معاوية أرسل إليه من يسأله عن تردده بالتعبير الشرطي، فيما قال من محبته للنبي صلى الله عليه وسلم وأهل البيت:[59]

فإنْ يَكُ حُبُّهُم رُشداً أُصِبْهُ وَلَستُ بِمُخطِئٍ، إنْ كانَ غَيّا

53 - هما الآيتان 78 و79 من سورة الصافات.

54 - البحر 7: 364.

55 - الآية: 6 من سورة المائدة.

56 - تفسير الطبري 10: 55.

57 - البيت ليزيد بن الحكم. الأمالي 1: 68 ـ 69.

58 - العقد الفريد 2: 485.

59 - نور القبس، ص: 9-10. وأمالي المرتضى 1: 293. وديوان أبي الأسود، ص: 74-75. وسرح العيون، ص: 160.

فقال له: أشككتَ –يا أبا الأسود– في حبهم أرشدُ هو أم غَيّ؟ فأجابه: قل له: ما كنتُ أحب ألاّ تعلم أنّي متحقق متيقن في حبهم أنه رشد. فإنّ الله عز وجل– قال[60]: (وإنّا أو إيّاكُم لعلى هُدًى، أو في ضلالٍ مبينٍ). أفيُرَى الله عز وجل– شكّ في ضلالهم؟ ولكنّه حققه بهذا عليهم.

وقد كان لأبي الأسود جهود تعليمية، في موضوعات مختلفة من النحو، حتى إن عمر بن الخطاب طلب، من أبي موسى الأشعري والي البصرة، أن يقوم أبو الأسود هذا بتعليم الأعاجم والموالي ما يوجّه ألسنتهم إلى فصاحة العربية،[61] وقد مارس تلك المُهمّة زمناً، ثم تصدر لتحليل النصوص القرآنية، لغة ودلالة وإعراباً. وحقق ذلك فيما اخترعه من تنقيط الإعراب، حيث ضبط مفردات القرآن الكريم، بما ييسر لفظها على الصواب، ويبين الصيغ والعلاقات والوظائف النحوية. وهذا "حرّ بن عبد الرحمن النحوي القارئ، سمع أبا الأسود، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة".[62] ولو كان ذلك الطلب مقصوراً، على مجرد النقط المشهور، لَما احتاج عالم نحوي قارئ إلى هذا الزمن لضبطه وتعلمه. فلابد أنه كان مع تلك الإشارات دراسة وتحليل وحوار وبيان، لبعض الوظائف والمعاني والعلاقات، مع ذكر الأدلة المناسبة يومذاك.

ولقد شارك أصحاب ابن عباس وأبي الأسود، ومَن أخذ عنهم أيضاً، في توسعة هذا الميدان، فكان لهم تحليلات إعرابية غفيرة للنصوص، فأبو مالك (ت 108) وهو من تلاميذ ابن عباس– يحلل "لولا" من قول الله تعالى[63]: (ويَقُولُ الّذين آمنوا: لولا نُزِّلَتْ سُورةٌ)، فيذكر أن "لا" زائدة، والتقدير: لو نُزِّلت.[64] وهذا يعني أن

60 – الآية: 24 من سورة سبأ.

61 – إنباه الرواة 1: 16.

62 – بغية الوعاة: 1: 493.

63 – الآية 20 من سورة محمد.

64 – البحر 8: 81.

"لـو" للتمني، وزيـادة "لا" للتوكيد والمبالغة في المعنى. وقتادة بن دعامة (ت 117) —وهـو مـن تلاميـذ أبي الأسـود– روي عـنه، في الآيـة الكـريمة[65]: (فإنَّها مُحَرَّمة علَيمِ أربَعِينَ سَنةً يَتيهُونَ في الأرض)، أن الظرف متعلق بـ"يتيهون"، فيكون التِّيه مؤقتاً والتحريم مطلقاً.[66]

أمـا عـبد الله بـن أبي إسحاق الحضرمي (30 – 117) فقد كان من أصحاب تلامـيذ أبي الأسـود، وكـثُر عنه التحدث في المشكلات الإعرابية، ولاسيما ما كان بينه وبين الشعراء. فهو يسأل الفرزدق عن إنشاد هذا البيت:

وعَينان، قال الله: كُونا، فكانتا فَعُولانِ، في الألبابِ، ما تفعَلُ الخَمرُ[67]

فقـال الفـرزدق: كذا أنشده، أي: "فَعُولانِ". فقال ابن أبي إسحاق[68]: ما كـان علـيك لـو قلـتَ: فَعُولَـينِ؟ أجـاب الفـرزدق: "لو شئتُ أن أُسبّحَ لسبّحتُ"، وانصرف مـن المجلـس، فـلم يعـرف أحـد مـا أراد. قـال ابـن أبي إسـحاق: لو قال "فعولَـين" لأخـبر أه الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما فعولان بالألباب ما تفعل الخمـر. وهـذا يعـني أن الـرفعَ بالخـبرية لمبتدأ محـذوف و"كـان" فعل تامّ، والنصبَ بالخبرية لـ"كان" على أنه فعل ناقص.

والظاهـر مـن هذا كله أن بعض مصطلحات الإعراب أصبحت متداولة، بين رجـالات العـلم والمعـرفة، في تلـك الآونـة، حـتى رأيناها تطرح في مجالس البحث، ضـمن عـبارات السـؤال والإجابـة، ويتقبـلها جمهـور السـامعين، عـلى مـا فيها من مفاهـيم علمـية خالصـة. ولقد ورد شيء من ذلك في مجالات بعيدة جداً عن ميدان الـنحاة، كـالذي روي عـن إبراهـيم ابـن يـزيد الـنخعي (ت 96) —وهو من الحُفّاظ والقُرّاء والفقهـاء المجتهدين في الكوفـة– أنـه قـال: "التكبير جزم، والتسليم جزم".

65 – الآية: 26 من سورة المائدة.

66 – تفسير الألوسي 6: 161.

67 – البيت لذي الرمة في ديوانه: 213.

68 – مجالس العلماء، ص: 85-86. والخصائص 3: 302.

يعني أنّهما لا يُمدّان ولا تُعرب أواخر حروفهما، ولكن تُسكّن فيقال: اللهُ أكبَرْ، والسلامُ عليكم ورحمة اللهْ.(69)

ثم أصبح للتحليل النحوي مجالس خاصة، في المؤسسات العلمية. فهذا ابن أبي إسحاق الحضرمي كان له في المسجد الجامع بالبصرة حلقة طلاب، إلى جانب حلقة محمد بن سيرين الفقيه المشهور (110)، الذي يبغض النحويين ويذمهم، وكأنه حصل بينهما من الوقائع ما حمل ابن سيرين، على التصريح بالقول: "لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجدَ".

ثم بلغ ابنَ أبي إسحاق أنّه يعيب عليه تفسير الشعر، ويقول: "ما علمه بإرادة الشاعر"؟ فقال: "إنّ الفتوى في الشعر لا تُحِلّ حراماً، ولا تُحرّم حلالاً، وإنما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه، بفتوى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا، فإن زَلَلنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعتْ عليه الأئمة من سُنّة الوُضوء، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطُّهور".(70)

ولما بلغ ذلك القول ابنَ سيرين أقصر عما كان عليه من الإفراط في الوضوء، وأصبح إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا يقول: "هاتِ حتى أظنَّ لك"، وصار ابن أبي إسحاق، بعد أن بلغته مقولة ابن سيرين، يقول: "أظنّ الشاعر أراد كذا، واللغةُ توجد كذا"، ولاشك أن ذكر الإعراب في هذه الحادثة يعني التحليل الذي نبسط بيانه الآن، وإن كان حينئذ في صور بسيطة مختزلة، وعبارات هلامية فضفاضة غير موحّدة.

ويفسر هذا الجانب ما ورد، بعدُ في المصادر التراثية، عن تحليل النصوص القرآنية وغيرها، تحليلاً فيه لمسات من الإعراب الذي نحن بصدده، فقد روى الهيثم

69 – النهاية في غريب الحديث. والأثر 1: 270. واللسان والتاج (جزم). وانظر الجمل في النحو للخليل بن أحمد، ص: 229.

70 – إنباه الرواة 2: 106-107.

بن عدي أن زهيراً الفُرقُبي (ت 150) —وهو نحوي كوفي أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ويلقب بالكسائيّ- كان يجتمع عليه الناس، ويسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقوله بأشعار العرب.[71]

والمفضل الضبي (ت 171) راوي الكوفة وعالمها في اللغة والشعر، يتأثر خطوات شيوخه ومعاصريه من رجال المدينتين، فيعرض لبعض النصوص محلّلاً معرباً. فقد أنشد قول قيس بن زهير، في ذكر الحرب:[72]

وإن شَمَّرَتْ لَكَ، عن ساقها، فوَيها، ربيع، فلا تسأم

ثم قال: إذا نصبت "ربيع" أراد الترخيم: يا ربيعةُ، فلما حذف الهاء للترخيم ترك العين مفتوحة. ومن رفع ذهب به مذهب الاسم التام المفرد، وإن كان مرخما كقول ذي الرُّمة: فيامَيُّ، ما يُدريكِ؟

ثم لا يخفى ما كان عصرئذ لدى أمثال: عيسى بن عمر (ت 149)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154) والخليل بن أحمد (ت 175) وسيبويه (ت 180) ويونس بن حبيب (ت 182)، والكسائي (ت 189) والفراء (ت 207)، والذين عاصروهم أو خلفوا بعدهم، في متابعة التحليل الإعرابي، بين ثنايا المصنفات والمجالس والمناظرات العلمية والأدبية.

فالنحاة كانوا، عندما يعرضون الضوابط والقواعد، يفسرونها بأمثلة توضح المقاصد وتنير السبيل للدارسين، والمفسرون للقرآن يبسطون كثيراً من التحليلات الإعرابية، لبيان وجوه القراءات ومضامين الآيات والمعربون للآيات والأحاديث والأشعار يلتزمون الوقوف عند كل مشكلة تعبيرية، يوجّهون مسالكها ويبينون العلاقات والوظائف الإعرابية ومعاني الأدوات الواردة فيها. وحسبك أن تتطلع

71 - المصدر نفسه 2: 18.

72 - أمثال العرب، ص: 39-40.

على كتاب "مجالس العلماء" لأبي القاسم الزجّاجي (ت 340)، لترى مدى ما كان يتداوله الناس ويختلفون فيه، من مسائل في الإعراب التحليلي.

5- الإعراب الصوتي:

وهو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"، كما قال ابن جني،[73] أي: تلوينُ أواخر الكلمات المعربة بما يناسب التركيب، من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغييرُ هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعاً لمتطلّبات التعبير، وقد اختلف النحويون في هذا اللون الإعرابي: ألفظيٌّ هو أم معنويٌّ؟ وعندي أنه يضم الجانبين، لأنه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوي.

ولا شك أن العرب كانوا يُجْرونه في كلامهم شعراً ونثراً، وفي كتاباتهم قبل الإسلام، خلافاً لما يدّعيه بعض المستشرقين والمستغربين، ثم نزل القرآن الكريم فزاده وضوحاً وتحقيقاً واستعمالاً. حتى إنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أعْرِبُوا القُرآنَ، والتَمِسُوا غَرَائبَهُ".[74] وقد قيل: إنّ الإعراب هنا هو تعرف بدائع القرآن ودقائقه، أو معرفة معاني الألفاظ.[75] وهذا تفسير بعيد جداً عن معنى السياق للحديث، ودلالة الأمر بالإعراب. والدليل على ما ذكرنا أنه قد روي حديث آخر مع ذاك، جاء فيه: "أعرِبُوا الكَلاَمَ، كَي تُعربُوا القرآن"، ثم قيل

73 - الخصائص 1: 35. وانظر دائرة المعارف الإسلامية 3: 543.

74 - المستدرك 2: 439. وقال الحاكم فيه: "هذا حديث صحيح الإسناد، على مذهب جماعة من أئمتنا" رواه البيهقي في شعب الإيمان وابن أبي شيبة في مصنفه. وزاد في آخره بعض الرواة: "فإنّ الله يحب أن يُعربَ آيُ القرآن". الورقة 223 من المنخل في إعراب شواهد المفصل. وانظر إيضاح الوقف والابتداء، ص: 15-16. وفضائل القرآن، ص: 201. وتنبيه الألباب، ص: 75. وفيض القدير 1: 558. والتيسير بشرح الجامع الصغير 1: 169. وقيل: إن الحديث موضوع لا أصل له. ميزان الاعتدال 2: 103.

75 - الجامع الصغير 1: 75. والإتقان 1: 113 و2: 175.

في تفسير الجملة الثانية منه: لتنطقوا به سليماً من اللحن.[76] وأوضح من هذا، في الدلالة على ما زعمنا، أن عائشة قالت: "ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت شعر قطّ، إلاّ بيتاً واحداً:

تَفاءلْ بِما تَهوَى، يَكُنْ، فلَقَلّما   يُقالُ لِشَيءٍ: كانَ، إلاّ تَحقّقْ

ولم يقل: تحَقّقا، لئلاّ يُعرِبَه فيصير شعراً".[77] وهذا نص صريح لا يحتاج إلى تفسير أو بيان.

فالمراد إذاً بالإعراب هنا هو الأداء الدقيق، كما تقتضي لغة العرب الفصحاء، إذ الإعراب في الأصل اللغوي هو الإيضاح والبيان، وليس التعرف والاستبانة، يؤيد هذا ما روي عن أبي بكر الصديق، من قوله[78]: "لَتَعلّمُ إعراب القرآن أحبُّ إليّ من تعلّم حروفه"، وعن عمر بن الخطاب أيضاً أنه قال: "تعلّموا إعراب القرآن، كما تتعلّمون حفظه".[79] فالمراد أن يكون التعلم للحفظ مقروناً بالضبط السليم، بعيداً عن اللحن والاضطراب، ثم تتبع أبو الأسود الدؤلي مظاهر هذا الإعراب، في ممارساته التدريسية والتعليمية خلال عشرات السنوات، ورصد صورها وأشكالها المختلفة، وشرع يثبتها في المصحف الشريف، بمدينة البصرة على عهد واليها زياد بن أبيه (45 – 53). قال[80]: "رأيتُ أن أبدأ بالقرآن". واختار

76 - الجامع الصغير 1: 75. وإيضاح الوقف والابتداء، ص: 22.

77 - تفسير ابن كثير 3: 556. وفتح القدير 4: 535.

78 - تنبيه الألباب، ص: 76. وانظر إيضاح الوقف والابتداء، ص: 20 و23.

79 - إعراب القرآن للنحاس 1: 166. وقد أورد النحاس هذا القول على أن المراد به التحليل الإعرابي. والظاهر خلاف ذلك.

80 - إيضاح الوقف والابتداء، ص: 41. والمحكم في نقط المصاحف، ص: 7. ومراتب النحويين، ص: 10. والزعم أن هذا النقط كان يعرفه العرب قبل صنيع أبي الأسود، أو أنهم أخذوه عن السريان، ادعاء باطل عاجز عن البرهان، وتقول مردود بإجماع الروايات المتواترة والأخبار الصحيحة الموثقة. وكان أبو الأسود يعلم تلاميذه بعض ذلك منذ عشرينات القرن الهجري الأول، كما مر بنا في ذكر الحر بن عبد الرحمن النحوي قبل قليل.

مَن يثق به من بني عبد القيس، وأمره بقوله: "خُذِ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد. فإذا فتحتُ شفتَيَّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غُنّةً فانقط نقطتين"، فابتدأ بالمصحف من أوّله، حتى أتى على آخره بذلك، ثم صنف كتابه الذي سمّي غُنّةً فانقط نقطتين". فابتدأ بالمصحف من أوّله، حتى أتى على آخره بذلك، ثم صنف كتابه الذي سمّي "المختصر"، يبسط فيه الأصول والفروع التي تبدت له من تنفيذ ذلك العمل الكريم. ولابد من الإشارة ههنا إلى أن الإعراب الذي نفذه أبو الأسود، في المصحف الشريف، لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات المُعرَبة، كما يقرّر كثير من الدارسين للنحو في العصر الحديث، بما صرحوا في كتب ومقالات ومحاضرات ومؤتمرات وندوات، وإنما شمل جمهور الحروف المكوّنة للكلمات، من دون تمييز بين معرب ومبني، فضبطها كما قال، وكان فيه تحقيق لما ذكرنا في إعراب البُنية قبل، وهذا ما تنبهتُ إليه، بفضل الله جل وعلا، وقل من ذكره من النحاة القدماء والمعاصرين، مع أن أصحاب علوم القرآن كانوا على إدراك له صريح، وبيان لأبعاده بدقة ووضوح.

فأبو عمرو الداني (ت 444) مثلاً، حين عرض لنقط أبي الأسود، قال: "فإذا ضبطتَ قوله، عز وجل: (الحمد لله) جعلتَ الفتحة نقطة بالحمراء فوق الحاء، وجعلت الضمة نقطة بالحمراء أما الدال، وجعلت الكسرة نقطة بالحمراء تحت اللام وتحت الهاء، وكذلك تفعل بسائر الحروف المتحركة بالحركات الثلاث."[81] وقد انتقلت هذه الظاهرة الإعرابية إلى مصاحف ذلك العهد، بصور

81 - انظر ص: 126 من المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط. والصواب أن هذا الكتاب فيه مصنفان: الهجاء في المصاحف، والنقط. وكلاهما لهما عنوان واحد هو المقنع. انظر ص: 13 من مقدمته وص: 122-125 منه.

مختلفة من الاستيعاب، فكان بعض النُّسّاخ يتخففون في النقط، وآخرون يتوسطون، كما ترى في النماذج الثلاثة المصورة هنا.

غير أن من خلف بعد ذلك، من النحاة واللغويين، استطاعوا تمييز هذا النوع المخصص من الإعراب، حين اكتشفوا من الألفاظ ما يلزم آخره صورة واحدة من الضبط، مهما تغيرت وظائفه في التركيب التعبيري، ولذلك أصبح لديهم في المفردات ما هو مُعرَبٌ، أي: متعدد أوجه الضبط بحسب مواقعه في السياق، وما هو مبنيّ، أي: محتفظ بصورته دائماً أو غالباً حيثما وقع من التعبير، ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهذب أسلوب الدؤلي في الضبط، بوضع الحركات المتعارفة الآن، مع زيادة صور للسكون والهمز والتضعيف والتخفيف والمد والروم والإشمام...

العمل والاصطلاح الإعرابي:

لكي تتضح هذه العلاقات الإعرابية، في الأذهان، ومعنى العمل المقتضَى في التركيب، يحسن بنا أن نقف إزاء بعض المصطلحات الأساسية في النحو، لبيان المفاهيم وتوضيح الدلالة المقصودة. فالحدث هو العمل والفعل، أي: وقوع الشيء. وتسميته مصدراً تعني أنه المكان الذي صدرت عنه المشتقات، من الأفعال والأسماء، وهذه تتضمن معناه الحركي، ودلالات صيغها الخاصة بها، وتقتضي ما يملأ حيزها من المعمولات المختلفة.

أما الاسم عامة فلفظ يدل على ما يُسمّى به، وإنما أغفل بعض النحاة تعريفه، لأنه يتضمن الدلالة الوضعية له، وليس له مفهوم اصطلاحي مجازي، فإذا تجرد من معنى الحدث، في التركيب، انحصرت مقتضيَاته في دارة ضيقة، فكان مضافاً أو موصوفاً أو مؤكداً أو مميَزاً أو مبتدأ، وحينئذ يتطلب ما يفي حاجاته ويحقق الوظائف اللازمة بعلاماتها المخصوصة، ولكنه إذا كان يتضمن الدلالة على حدث فإنه يقتضي، بالإضافة إلى حاجاته الخاصة، حاجات عملية تناسب ما

يتضمنه، ليملأ الدارة التي فتحت لذلك، وهو في الحالتين ذو عمل مزدوج:[82] لفظي يظهر أو يقدّر في العناصر المقتضَيات، ومعنوي ينعكس على تلك العناصر، فيستوعبه السياق ويؤديه الكلام.

وأما الفعل فلفظ يدل على الحدث والزمان بالاشتقاق والصيغة، أي:[83] على المصدر بأحرفه وعلى الظرف بحركاته، وهو أيضاً يتضمن معنًى في الفاعل، فيقتضي ما يكون مخبَراً عنه بالحدث المذكور، في الزمن المحصَّل، ليعمل فيه عمله المزدوج أيضاً، بالرفع للفظ والدلالة الفعلية للتعبير. ذلك لأن الفعل عمل قام به الفاعل، أي: أنه مفعول في المعنى لهذا الاسم الذي أُسند إليه، لأن نحو: قام زيد، تقديره: فعلَ زيد قياماً.[84] وعلى هذا فإن صيغة "فعِل" هي من الأوزان الدالة على اسم المفعول مثل: طحِن وطرِح وقسِم، بمعنى: مطحون ومطروح ومقسوم.

وأما الحرف فلفظ يدل على معنىً تركيبي، تحدده مناسبات المَقام والسياق، ويتضمن دلالة على الحدث أيضاً، كالنداء والاستفهام والتسوية والنفي، والنهي والأمر والحض والتمني والترجي. فإن كان مما يقتضي جملة استغنى عن العمل اللفظي، لأنه ليس ذا سلطة عليها، واكتفى بالعمل المعنوي الذي أضافه إليها. وهذا تراه في مثل: الاستفهام والنفي والجواب والتحقيق والتسويف والتنبيه. وإن كان يقتضي اسماً، ليربطه بلفظ آخر، تطلب وظائف ما يجر أو ينصب أو يرفع. وإن كان يقتضي الفعل، للتعبير عن قطع فيه أو انفتاح، احتاج إلى ما يحقق وظيفة المجزوم أو المنصوب، وفي كلتا الحالتين الأخيرتين، يكون له العمل المزدوج في اللفظ والمعنى، كما رأينا قبلُ في الاسم والفعل.

والفاعل: ما أُسند إليه فعلٌ، أي حَدَثٌ، مبني للمعلوم قبله، وسواء أكان هذا الحدث في إحدى صيغ الأفعال أم كان في إحدى صيغ الأسماء. فالفاعل لفظ

82 – انظر المقتصد، ص: 88-91.

83 – اللباب 1: 272.

84 – انظر الإيضاح في علل النحو، ص: 56.

يـدل عـلى مـن أوقَعَ ذلك الحدثَ، حقيقة أو مجازاً. إنه ذو صلتين متقابلتين بالفعل: يحدثـه فـيفعله معنى، ويـنفعل به فيرتفع لفظاً. ولهذا زعمنا أن الفعل مفعول للفاعل في المعنى. والمـراد بـالمفعول بـه: مـا فُعِـلَ الحدث به. فهو لفظ يدل على ما وقَع به الفعـل. وأمـا المفعول فيه فما فُعِلَ الحدث فيه، أي: اللفظ الذي وقع الفعل في زمانه أو مكانـه. وأمـا المفعـول له فمـا فُعِلَ الحدث لوجوده، أي: اللفظ الذي وقَع الفعل بسببه أو لأجله. وأما المفعول معه فما فُعِلَ الحدث بمصاحبته، أي: اللفظ الذي يدل على ما وقَع الفعل مصاحباً له.

والمفعـول المطلق هو ما يؤكَّد به أو يُبيَّن مصدرُ فعله، يعني أ،ه لفظ يدل[85] عـلى توكـيد مـا يتضـمنه الفعـل من الحدث، أو بيان نوع من أنواعه المختلفة، لأن قولـك: فرحـتُ كـثيراً، وتحاورنا تحاوُرَ العلماء، تقديره: فعلتُ فرحاً كثيراً، وفعلنا تحـاوُراً تحـاورَ العـلماء. والمفعـول المطلـق توكيد للحدث المضمر. و"المطلق" في قول الـنحاة لا يعـني، وهـو المؤكَّد أو المبيَّن، أنه بدون قيد. وإنما يريدون أنه مطلق، من التقيـيد بمـا ورد في غـيره مـن المفعولات. أعني "به، وفيه، وله، ومعه". ولهذا أخَّرنا ذكره بعد تلك المفاعيل، إذ بها يتبين تميُّزه وانفراده.

وقـول بعضـهم: "هو وحده المفعول، دون المفاعيل الأُخرى"، فيه نظر، لأن المفعـول الوحـيد الحقـيقي هـو المصدر الذي يتضمنه الفعل، وهذا مؤكَّد له أو مبيَّن كمـا ذكرنا. ثم إذا كان في المفعول المطلق المبيِّن للنوع ضرب من التقييد، فإن القيد هـو في الحقـيقة لـلمفعول المطلق نفسه لا للحدث الذي يتضـمنه الفعل قبلهما، ذلك لأن "كـثيراً" هـو صـفة لـ"فـرحاً"، كمـا رأيـتَ، و"العلماء" هو تخصيص لـ"تحاوُرَ" يخرجه من حيز التنكير، ويبقى الحدث الأصلي على إطلاقة المعهود.

ومـن هـذا نـرى أن الضـمير المستتر، في لفظ "المطلق"[86] هو للمصدر أي: الحدث الذي يتضمنه الفعل العامل نفسه، إذ المراد أن مصدر ذلك الفعل لم يقيَّد مع

85 – اللباب 1: 261-262.

86 – إنما استتر الضمير في "المطلق" لأنه صفة لـ "المفعول" الذي صار بالوصف بعده اسم جنس.

هـذا المفعـول بشـيء مـن تلـك القـيود. وقـد خُلـع في الأربعـة الأولى ذلـك الضمير المذكـور من لفظ "مفعول" حين أُلحق به شبه جملة، ونابت عن الضمير في كل منها شبه الجملة تلك، أي: به، أو فيه، أو له، أو معه.

ومثل هذا كثير في الكلام، نحو:[87] مضاف إليه، ومعطوف عليه، وموثوق به، ومـزمَّل فـيه، ومغضـوب علـيه، ومهـروب مـنه، ومرضيّ عنه، ومشغول به، ومختلَف فـيه، ومتفَق علـيه... غـير أن أكـثر الدارسين والباحثين غاب عنهم ذلك المقصـود، فـتوهموا أن الضـمير يعـود عـلى الاسـم المنصـوب، وكان منهم إحالات ومزاعم وخلافات لا تمت إلى النحو بصلة.

87 - انظر الخصائص 1: 192-193.